AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

طبيعة التحوّلات الاقتصادية في البلدان المتحوّلة ... بولندا أنموذجاً (مستل)

The nature of economic transformations in the transitioning countries ... Poland as a model

حياة عبد الرزاق حسين[1]
Hayat Abdalrazzaq Hussen
hayatabd85@gmail.com

د مازن عيسى الشيخ راضي[2]
Mazin Issa AlSheikh Radhi
radhimazin2@gmail.com

المستخلص

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقعت بولندا في منطقه النفوذ السوفيتي، واستلم الشيوعيون السلطة، وصارت بولندا تُعرف بجمهورية بولندا الشعبية. لم يكن النظام الجديد حينها يراعي المصالح البولندية، لذلك قاوم البولنديون هذا النظام، وأرادوا تغييره. وقد شهدت سنوات احتجاجات عدّة واسعة، كانت تنتهي بدون حلول جذرية ، إلّا أنّ بولندا خلال هذه المرحلة، تمكّنت من تأسيس منظّمات اجتماعية و سياسية مستقلّة شكّلت تياراً معارضاً للسلطة في بولندا الشعبية، فكان لها دورٌ أساس في تغيير مصيرها بطريقة سلمية لاحقاً، إذْ أجبرت السلطة في بولندا الشعبية على التفاوض مع المعارضة، بعد التغيّرات، التي حصلت في الاتّحاد السوفيتي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، و تجدّد الاضطرابات، و تصاعد الضغوط حينها. وقد أسفرتْ هذه المفاوضات عن فوز المعارضة، وتشكيل أول حكومة بولندية غير شيوعية بقياده مازويسكي، وتمّ تغيير اسم البلاد من جمهورية بولندا الشعبية إلى جمهوريه بولندا.

بعد الانفصال السياسي و الاقتصادي عن الكتلة الشيوعية، بدأت بولندا سريعاً بتنفيذ خطّة إصلاح غير مسبوقة، عُرفتْ بـبرنامج التحوّل الاقتصادي، وكان الهدف من هذا البرنامج: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و تعزيز الإصلاحات الهيكلية، ووضع البلد على الطريق الصحيح للتحوّل.

تمكّنت بولندا من تنفيذ برنامجها الإصلاحي على مراحل، و تمكّنت خلال المرحلة الأولى من تحقيق نتائج ايجابية مكّنتها من الانضمام للاتّحاد الاوربي، و الاستفادة من المزايا التي يقدّمها الاتّحاد للبلدان المنضمّة إليه .

كان لتطبيق برنامج التحوّل الاقتصادي دور كبير في تحسين مؤشّرات الأداء الاقتصادي في بولندا، حيث ارتفاع معدّلات النموّ، و زيادة التجارة الخارجية، و تدفّق الاستثمارات الاجنبية نحوها، و خفض معدّلات التضخّم، والبطالة ، كذلك خصخصة المشروعات العامّة أدّتْ إلى زيادة مساهمة القطاع الخاصّ إلى ما يقارب ثلثي الناتج المحلّي الإجمالي، إنّ تحسّن هذه المؤشّرات الاقتصادية، يؤكّد نجاح تجربة التحوّل الاقتصادي في بولندا.

الكلمات المفتاحية : طبيعة التحوّلات الاقتصادية، البلدان المتحوّلة، الاقتصاد البولندي

Abstract .

After the end of World War II, Poland fell into the Soviet sphere of influence, the Communists took power, and Poland became known as the People's Republic of Poland. The new regime at that time did not take into account Polish interests, so the Poles resisted this regime and wanted to change it. Several years witnessed widespread protests that ended without radical solutions, except During this stage, Poland was able to establish independent social and political organizations that formed a current opposing the authority in popular Poland, and it had a major role in changing its fate in a peaceful way later, as power in popular Poland was forced after the changes that took place in the Soviet Union at the end of the eighties of the last century and The turmoil was renewed at the time and pressure escalated to negotiate with the opposition. These negotiations resulted in the victory of the opposition and the formation of the first non-communist Polish government led by Mazowiecki, and the name of the country was changed from the People's Republic of Poland to the Republic of Poland.

After the political and economic separation from the communist bloc, Poland quickly began implementing an unprecedented reform plan known as the Economic Transformation Program. The aim of this program was to achieve economic stability, promote structural reforms, and put the country on the right path to transformation.

Poland was able to implement its reform program in stages, and during the first stage it was able to achieve positive results that enabled it to join the European Union and benefit from the advantages offered by the Union to the countries joining it.

The implementation of the economic transformation program had a major role in improving economic performance indicators in Poland, where high growth rates, increased foreign trade, the flow of foreign investments towards it, and reduced inflation and unemployment rates, as well as the privatization of public projects led to an increase in the contribution of the private sector to nearly two-thirds of the GDP Overall, the improvement of these economic indicators confirms the success of the economic transformation experience in Poland.

key words . nature of economic changes . transition countries . Polish economy

المقدّمة

في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي انفصلت بولندا سياساً و اقتصادياً عن المنظومة الاشتراكية، و اتّجهتْ نحو اقتصاد السوق، بتطبيق حزمة من الإصلاحات عُرفتْ باسم برنامج التحوّل الاقتصادي أو(خطّة بالسيروفيتش)، وهي خطّة غير مسبوقة استهدفت: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخفض معدّلات التضخّم، وزيادة معدّلات النموّ، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد البولندي. وكان من أهمّ الأسباب التي أدّتْ إلى انفصال بولندا عن المنظومة الاشتراكية تدهورُ معظم المؤشّرات الاقتصادية خلال وجودها في منطقة النفوذ السوفيتي، و لا سيّما في السنوات الأخيرة قبل تفكّكه، إذْ انخفضت معدّلات النموّ إلى مستويات متدنّية جداً، و ارتفعت نسبة المديونية في بولندا، و لم تكن المطالبات المتكرّرة من قبل البولنديين للحكومة السوفيتية تلقى أيّ ردود ايجابية لتحسين واقع الاقتصاد و مراعاة مصالح الشعب البولندي، لذلك تمّ خلال تلك الحقبة تأسيس منظّمات اجتماعية و سياسية مستقلّة عدّة، كان لها دور في التحوّل السلمي في السياسة و الاقتصاد في بولندا في أواخر عقد الثمانينيات، و منها انطلقت بولندا في تنفيذ برنامج التحوّل المذكور للانتقال باقتصادها المخطّط مركزياً إلى اقتصاد السوق، وحقّقت بولندا و منذ تطبيقها برنامج التحوّل الاقتصادي نتائج ايجابية، تمثّلت في: ارتفاع معدّلات النموّ، و انخفاض معدّلات التضخّم و البطالة، كذلك مكّن تحرير الأسواق و الأسعار من تعزيز التجارة الخارجية لبولندا، و تدفّق الاستثمارات الاجنبية نحوها حتى أصبحت هذه الاستثمارات تُسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلّي الإجمالي، و تُسهم أكثر في خفض معدّلات البطالة، عبر تنفيذ مجموعة من المشاريع أو المشاركة في مشاريع أخرى. إنّ تحسّن المؤشّرات الاقتصادية دليل على نجاح تجربة التحوّل الاقتصادي في بولندا، لكن هذا لا يعني إمكانية نقل هذه التجربة بصورة كاملة إلى بلدان أخرى، فلكُلّ بلد ما ينفرد به من إمكانيات مادية و بشرية، تُسهم بنسبة ما في نجاح هذا البرنامج من عدمه.

أهمّية البحث:

تُعدُّ بولندا رائدة في تجارب التحوّل الاقتصادي؛ لذا يهتمُّ البحث بدراسة هذه التجربة، والوقوف على المزايا التي تمتّعت بها بولندا نتيجة لتطبيقها برنامج التحوّل الاقتصادي.

مشكلة البحث:

عانت بولندا خلال تواجدها ضمن نفوذ المنظومة الاشتراكية مشاكل عدّة أبرزها: ما يتعلّق بالجانب الاقتصادي حيث انخفاض معدّلات النموّ، وارتفاع معدّلات البطالة والتضخّم ، واقتصار علاقاتها الاقتصادية و السياسية على الدول داخل المعسكر الاشتراكي.

فرضية البحث:

يفترض البحث أنّ تطبيق برنامج التحوّل الاقتصادي في بولندا كان له دورٌ فاعلٌ و ايجابيٌّ في رفع مستويات الأداء الاقتصاد البولندي.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمّ الإجراءات التي تمّ تطبيقها في بولندا ضمن برنامج التحوّل الاقتصادي، و ما ترتّب على هذه الإجراءات من نتائج و انعكاسات على الأداء الاقتصادي البولندي.

منهجية البحث:

سيتُمّ استعمال المنهج الوصفي لاستعراض الجوانب النظرية في الدراسة إلى جانب المنهج التحليلي لتحليل البيانات الخاصّة بالدراسة.

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث، والتحقّق من فرضيته، سيتُمّ تقسيم البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التحوّلات الاقتصادية – المفهوم والأهمّية.

المبحث الثاني: التحوّلات الاقتصادية في بولندا.

المبحث الثالث: انعكاسات التحوّل الاقتصادي على بعض المؤشّرات الاقتصادية.

المبحث الأول

التحوّلات الاقتصادية – المفهوم والأهمّية .

عَرفتْ جمهوريات الاتّحاد السوفيتي السابق، و بلدان اوروبا الوسطى و الشرقية خلال القرن العشرين أشكالاً مختلفة من النظم السياسية والاقتصادية، كان النظام الاشتراكي الأهمّ من بينها؛ بسبب طول المدّة الزمنية التي طُبّقَ خلالها، و التي امتدّتْ إلى ما يقارب 73 عاما في بعض من هذه البلدان، و كذلك لعمق التغيّرات التي أحدثَها هذا النظام في الاقتصاد. لكن وعلى الرغم من ذلك جاءت الفاصلة الزمنية، التي تحوّلت على إثرها هذه البلدان من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق تحوّلا جذريا، فقد تفكّكتْ و تحوّلت بلدان واتّحادات اشتراكية، تُشكّل خُمس مساحة العالم، و عُشر سكّانه، وخُمس دخله القومي إلى جمهوريات مستقلّة عدّة.

إنّ الفاصلة الزمنية بين نهاية النظام القديم وبداية بناء النظام الجديد لم تكن واحدة في عموم البلدان الاشتراكية، فالتغيّرات الجوهرية كانت تمتد إلى بداية عقد الثمانينات، وحتى قبل ذلك في بعض من هذه البلدان، لكنّها بقيت ضمن حدود النظام السياسي ذي الطابع الاشتراكي حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين[1] .

تباينت الآراء في تحديد الوقت الفعلي لعملية التحوّل في هذه البلدان، إذْ يرجعها بعضهم إلى عام 1989(نسبة للتغيّرات السياسية والاقتصادية في بولندا)، و البعض الآخر يرى أنّ بداية التحوّل كانت عام 1990(نسبة إلى تأريخ هدم جدار برلين بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية، و اندماجهما من جديد)، و رأي ثالثٌ يعلن أنّ البداية الحقيقية لتحوّل هذه

[1] . هشام ياس شعلان، آليات التحوّل من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق – تجربة الاقتصادات المتحوّلة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2004 ، ص 30-31.

البلدان كان عام 1991، (نسبة لتفكّك الاتّحاد السوفيتي إلى 15 جمهورية)، وعلى الرغم من هذا التداخل في تحديد بدايات التحوّل في هذه البلدان، إلّا إنّه يمكن الاتّفاق على أنّ المدّة (1989 – 1991) كانت بداية فعلية لمرحلة تاريخية مهمّة في هذه البلدان)[1].

و مثلما تباينت المصادر في تحديد الوقت الفعلي لعملية التحوّل، تباينت أيضاً في توصيف هذه العملية، فبعضهم يصف التحوّل بأنّه عمليةٌ شاملةٌ تضمُّ جوانب عدّة: الجانب الاقتصادي، والذي يتضمّن التحوّل من نظام اقتصادي إلى آخر كأن يكون الانتقال من اقتصاد شمولي إلى اقتصاد السوق. آما الجانب السياسي فيتضمّن الانتقال من نظام الحكم الاستبدادي إلى نظام الحكم الديمقراطي، والتحوّل في الجانب الثقافي يتضمّن الانتقال من مجتمع مقيّد لا يؤمن بحرّية الرأي إلى مجتمع يسمح لأفراده بحرية التعبير، و تعدّد الآراء، وأخيراً التحوّل في الجانب السايكولوجي، ويتضمّن الانتقال من حياة تتكفّل بها الدولة بشكل كامل إلى حياة تعتمد فيها مستويات معيشة الأفراد اعتماداً كبيرا على مبادراتهم الخاصّة)) [2]. أمّا التحوّل الاقتصادي فتمّ وصفه بأنّه ((عملية تغيير مستمرّة في الحياة الاقتصادية، أيْ إلغاء نظام قديم، وتأسيس نظام جديد، فينتقل الاقتصاد من نظام معين إلى نظام أكثر تطوّرًا، وأكثر تناسبًا للواقع، وهذا يعني أنّ التحوّل هو عمليه تغيير فعلي تلبّي احتياجات الواقع من حيث: الأفراد، والمؤسّسات، والأوطان، والعلاقات الدولية، من خلال إعادة هيكلة الأنشطة القديمة إلى أنشطة جديدة))[3].آخرون وصفوا التحوّل الاقتصادي بأنّه ((وسيلة لتحقيق أهداف تتراوح بين تخصيص جديد للموارد، وإعادة هيكلة و رفع مستوى للكفاءة، ولكي يتحقّق ذلك _ وبعد عملية تحرير الاقتصاد _ ينبغي توفير إطار أو بيئة ملائمة و إطار مؤسّسي- قانوني يحمي الملكية الخاصّة و يوسّع الحركة في الأنشطة الاقتصادية [4]. ووصفَ صندوق النقد الدولي التحوّل الاقتصادي بأنّه ((مجموعة تدابير معيّنة تنطوي على: تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار والأسواق، واستعمال أدوات غير مباشرة تستند إلى السوق، وتحقيق إدارة فعّالة للمشروعات الاقتصادية من خلال عملية تحويل الملكية، وفرض القيود الصارمة، وإرساء إطار مؤسّساتي قانوني؛ لضمان حقوق الملكية، و سيادة القانون و القواعد التنظيمية [5])).

إنّ الهدف من التحوّل الاقتصادي هو إلغاء الاعتبارات السياسية، ومنع تدخّلها في النشاط الاقتصادي، واستبدال الأدوات الاقتصادية في النظام الاشتراكي بأدوات جديدة تتلاءم و النظام الرأسمالي[6].

تتطلّب عملية التحوّل الاقتصادي رسم سياسة اقتصادية جديدة، تُبنى على أسس و قواعد مدروسة، لذلك اتّجهت البلدان الساعية لتحويل اقتصاداتها إلى تنفيذ ما طرحته المؤسّسات الدولية (صندوق النقد، و البنك الدوليّان) من برامج و سياسات اقتصادية، و في مقدّمتها: تحرير الاقتصاد، و خصخصة الممتلكات العامّة، بوصفهما مفتاح النجاح لنهوض هذه

---

[1] . هشام ياس شعلان ، المصدر السابق نفسه ، ص 31.

[2] . الأمم المتّحدة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التنمية الاقتصادية في العام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص45-46.

[3] . منى يونس حسين، اتّجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحوّل، مجلّة كلّية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 26 ، 2011 ، ص 126 .

[4] . علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلّة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلّد 4 ، العدد 9 ، 2012 ، ص 15 .

[5] . هافرلش و توماس، محدّدات النموّ في البلدان، التي تمرّ بمرحلة انتقالية، مجلّة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 1999 ، ص12.

[6] . صدفة محمد محمود، التحوّل عن الاشتراكية في بولندا خلال فترة التسعينيات، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلّية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2007 ، ص 39 .

البلدان باقتصاداتها، ووصولها إلى حالة من الازدهار الاقتصادي. وكان المدافعون عن هذه السياسة على ثقة كبيرة بأنّ القطاع الخاصّ، واعتماد قوى السوق في إدارة النشاط الاقتصادي كفيلان بتحقيق أداء اقتصادي أفضل و أكثر كفاءة[1] . عموماً تعتمد عملية التحوّل الاقتصادي على تنفيذ خطوات عدّة أهمّها:

1. توزيع الأدوار بين الدولة و القطاع الخاصّ.

إنّ إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاصّ لا يعني تغييب دور الدولة في النظام الاقتصادي أو تهميشه، بل يجب أنْ يكون هناك تكامل بين الدولة و القطاع الخاصّ، و يُشترط أنْ يكون تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية مكمّلا للقطاع الخاصّ، و داعماً له من خلال وسائل ملائمة؛ لتحقيق مستويات مرتفعة من نموّ الناتج المحلّي، و توفير الخدمات الأساس في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاصّ تقديمها بصورة عادلة كـ: الأمن، و الصحّة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، ومتطلّبات البحث العلمي، وتوفير قاعدة من المعلومات و البيانات الإحصائية وغيرها، فالقطاع الخاصّ لا يمكنه منفرداً تنظيم الأمور، فإذا كان بإمكانه تحقيق التوزيع الأفضل للموارد، فهو لا يستطيع أنْ يحقّق رغبات العدالة الاجتماعية [2] .

الدولة وإنْ كانت لا تتدخّل في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة إلّا في الحالات التي يفرضها العجز أو عدم كفاءة السوق، فهي تقوم بتوفير ما يلزم من شروط و ظروف ملائمة؛ لتمكين القطاع الخاصّ من القيام بحساباته الاقتصادية الصحيحة، واتّخاذ القرارات المتعلّقة بتحقيق أهدافه بإقامة مشروعاته. ومن أهمّ هذه الشروط:

- وضع نظام قانوني يؤمّن حماية الحقوق، ويضمن تنفيذ العقود، وما يترتّب عليها من التزامات متبادلة بين أطرافها.
- توفير الاستقرار النقدي من خلال نظام نقدي يستند إلى: عملة قوية، ومستقرّة، وأسعار لا تخضع للتذبذبات الحادّة.
- وضع نظام مالي سليم، يُحدّد الالتزامات والأعباء بصورة صحيحة، ولا يترك مجالا لسيادة الشكوك، وعدم اليقين بهدف تمكين الأفراد والمشروعات الخاصّة من التنبُّؤ والتوقّع على نحوٍ صحيحٍ.

إنّ الاختلاف بين تدخّل الدولة في ظلّ التخطيط المركزي، ودورها في ظلّ اقتصاد السوق، يتمثّل بكون الدولة في الحالة الأولى تؤثّر في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لكُلّ وسائل الإنتاج أو جزء كبير منها، وقيامها بالإنتاج المباشر للسلع و الخدمات، أيّ إنّها تمثّل في الوقت نفسه دور صاحب رأس المال، ودور المنظّم الذي يتحمّل مخاطر الإنتاج. أمّا في ظلّ اقتصاد السوق إذْ تكون وسائل الإنتاج مملوكه في جزئها الأكبر للأفراد و المشروعات الخاصّة، فإنّ الدولة تتدخّل في النشاط الاقتصادي عن طريق وضع القواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادي، واعتماد سياسات مالية و نقدية وغيرها من السياسات اللازمة طبقاً للأسس التي يقوم عليها اقتصاد السوق[3].

---

[1] . طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة و اقتصاد السوق، ط 1 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016 ، ص 165-166.

[2] . حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحوّل – دراسة مقارنة مع إشارة خاصّة للعراق، ط1، دار السنهوري، بيروت، 2016 ، ص 53-54.

[3] . طالب عبد صالح ، اقتصاد السوق، بحث في أصوله و أسباب تجدّد الدعوة إليه، و الدور المتغيّر للدولة في ظلّه، مجلّة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلّد 13، العدد 48 ، 2007 ، ص175.

2. الخصخصة .

تُعرّفُ الخصخصة بأنّها ((العملية التي يتُمّ بموجبها نقل ملكية أو إدارة المؤسّسات الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطاع الخاصّ؛ رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف ذلك، فضلاً عن إجراء الإصلاحات القانونية والاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في ظلّ القطاع الخاصّ))[1] . أيضاً تُعرّفُ بأنّها ((نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاصّ من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة، التي تستهدف الاعتماد الرئيس على آليات السوق و دور القطاع الخاصّ و المنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية و الرفاه الاقتصادي، ومن ثَمّ فإنّ مفهوم الخصخصة لا يعني التخلّص من وحدات القطاع العام، و بيعها للقطاع الخاصّ، وإنّما هو أوسع نطاقا، و أعمق مضمونا من ذلك)) [2] .

ظهر مصطلح الخصخصة أول مرّة في أروقة حزب المحافظين البريطاني عام 1970، حينما ارتفعت الأصوات الداعية لتطبيق السياسات الاقتصادية التحرّرية. أمّا في فرنسا فقد بدأت الخصخصة كسياسة اقتصادية يحيطها إطار قانوني منذ أوائل الثمانينات، و ذلك من خلال الإلغاء المستمرّ للتأمين حتى صاغ المشرّع الفرنسي قوانين منظّمة لبرامج الخصخصة. إنّ تطوّر الخصخصة ليس بمعزل عن الدول النامية، فقد بدأت مصر باتّباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في أوائل السبعينيات، وكان دور الحكومة هو التركيز على تهيئة المناخ المناسب والمشجّع لنموّ القطاع الخاصّ. أمّا في العراق فقد بدأت فكرة الخصخصة منذ عام 1987، و جرى تطبيقها على نطاق ضيّق فما تَمّ من تطبيق لعملية الخصخصة لم يشمل وسائل الإنتاج الرئيسة أو الثروات الطبيعية، وإنّما كان يشمل خصخصة بعض المصانع، التي لا يمكن عدّها من وسائل الإنتاج الرئيسة إلى جانب بعض المنشآت السياحية والفنادق، فضلا عن وضع بعض الإجراءات التي سهّلتْ دخول القطاع الخاصّ إلى جانب القطاع العام في إنتاج أو تقديم بعض الخدمات العامّة [3] .

إنّ عملية الخصخصة في بلدان اوروبا الوسطى، والشرقية، وكومنلوث الجمهوريات المستقلّة، تعدّ تجربة فريدة، فقد كانت عملية ضخمة، اشتملت في روسيا فقط على خصخصة ما يقارب 45 الف مؤسّسة حكومية، وفي بولندا على خصخصة ما يقارب من 8 آلاف مؤسّسة. أمّا بلدان الكتلة السوفيتية، ويوغسلافيا فقد طبّقتْ الإصلاحات الاقتصادية المنطوية على سياسات الخصخصة بالتركيز أولاً على إحداث الاستقرار في الاقتصاد الكُلّي، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الجزئية، وفرض إصلاحات سياسية و مؤسّسية مساندة لذلك.

3. توفير منظومة قانونية و مؤسّساتية.

إنّ تطبيق سياسات التحوّل الاقتصادي يتطلّب إرساء إطار قانوني، يضمن التكافؤ و المساواة على ساحة المنافسة، بما يعظّم كفاءة النشاط الاقتصادي، ويُحدّد حقوق الملكية بدقّة، ويضمن سلامة تنفيذ العقود ، ويحدُّ من الفساد، لكن هذه البلدان لم تنجح في تطوير المؤسّسات والانساق القانونية المشار إليها بالسرعة المطلوبة، ولعلّ هذا التأخّر في إنشاء البيئة القانونية الملائمة كان السبب في فشل التحوّل السليم نحو اقتصاد سوقٍ فاعلٍ خلال العقد الأول من السنوات،

---

[1] . فوزي حسين سلمان الجبوري، هبة فاضل ضيدان، عوامل نجاح الخصخصة و معوّقاتها ، مجلّة كلّية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلّد (10)، العدد (37)، 2021، ص498-499 .

[2] . نوال عبد الجبار سلطان الطائي، خصخصة الاقتصاد الاردني – دراسة تخطيطية، مجلّة دراسات اقليمية، المجلّد 1، العدد 3، 2005 ، ص 68 .

[3] . حميد نايف عبود الرحيمي، خصخصة المرافق العامّة الاقتصادية، مجلّة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلّد 1، العدد 44 ، 2020 ، ص332.

الذي جرتْ فيها هذه المحاولة في عدد البلدان المتحوّلة، و كان الخطأ يكمن في الافتراض بأنّ تحرير الأسواق في حدّ ذاته كافياً لمعالجة المشكلات الناجمة عن التحوّل من دون تقديرٍ كافٍ لأهمّية إرساء منظومة قانونية صارمة للتعامل مع هذه المشكلات، كذلك ساعد الأغنياء الجدد _ وهم أفرادٌ ومجموعاتٌ أفرزتهم عملية التحوّل إلى اقتصاد السوق _ في تضليل السياسات و أبعادها عن المسار السليم، فقد عرقل هؤلاء إنشاء أنظمة قانونية بالسرعة و الصرامة اللازمة، من خلال قيامهم بإفساد الموظّفين المسؤولين لا سيّما ما يتعلّق منها بقطاع الأعمال[1] . و نظراً لِما يمثّله هذا الموضوع من أهمّية يتسبّب في تعطيل السياسات الاقتصادية، وما يترتّب عليه من تراجع في كفاءة الاقتصاد في هذه البلدان، فهو يجعل من آلية المنافسة مشوّهة، ويؤدّي إلى تدهور الاستثمارات، ويتسبّب في خسائر كبيرة لذا فقد وضعت هذه البلدان مجموعة من الآليات السياسية و القانونية و الاقتصادية؛ لمعالجة مشكلة الفساد والقضاء عليها من خلال التركيز على إزالة الأسباب المؤسّسية كافّة، التي تؤدّي إلى فساد السلوك في كُلّ من القطاعين: العامّ و الخاصّ، و إضفاء صفة الشفافية على النشاط الاقتصادي، وكذلك تفعيل النظام القضائي للحدّ من: جريمة الفساد، و معاقبة المفسدين، و تحقيق المسؤولية الاجتماعية المشتركة للنهوض بالواقع على الوجه الأكمل[2].

4. السياسات التحرّرية .

اشتملت عملية التحوّل الاقتصادي أيضاً على فتح الباب أمام التجارة الخارجية، الأمر الذي تسبّب انهيار الأنماط التجارية التقليدية مع فتح المجال لنفوذ الأسعار العالمية.

فضلاً عن كُلّ ما سبق ، تضمن برنامج التحوّل الاقتصادي في معظم البلدان المتحوّلة إلغاء الدعم الذي كان يقدّم إلى مؤسّسات الدولة الإنتاجية و إجبارها على الاختيار بين إعادة الهيكلة بما ينسجم مع قوى السوق أو تصفية أعمالها، كما قامت أغلب هذه البلدان بتصفية نظام البنك الواحد، إذ يقوم بنك واحد أو إدارة مصرفية مركزية تضُمّ منظومة من البنوك الفرعية بوظائف: البنك المركزي، والبنك التجاري، والبنك الاستثماري للبلاد في وقت واحد. ومع تصفية هذا البنك الوحيد فتح الباب أمام إنشاء بنوك جديدة ومستقلّة، كذلك تضمنُ برنامجُ التحوّلِ تطوير أنظمة سوق العمل، و ما يتّصل بها من: الأنظمة المتعلّقة بالبطالة، و الضمان الاجتماعي، والتقاعد؛ لتخفيف التأثيرات الاجتماعية السلبية الناجمة عن عملية التحوّل نحو اقتصاد السوق [3] .

---

[1] . طاهر حمدي كنعان ، حازم تيسير رحاحلة ، مصدر سبق ذكره ، ص165-167 .

[2] . عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية و الأزمات، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلّية الإدارة و الاقتصاد، 2012 ، ص 201-202 .

[3] . طاهر حمدي كنعان ، حازم تيسير رحاحلة ، مصدر سبق ذكره ، ص166 .

المبحث الثاني

التحوّلات الاقتصادية في بولندا

أولا : جمهورية بولندا – النشوء و التشكيل .

تقع جمهورية بولندا في شرق اوروبا الوسطى على بحر البلطيق، و لها حدود مع كُلّ من: الاتّحاد الروسي، و ليتوانيا، و بيلاروسيا، و سلوفاكيا، و الجمهورية التشيكية، والمانيا. تبلغ مساحتها (312685) كم مربع، وهي تحتلُّ المرتبة التاسعة من حيث المساحة في اوروبا[1] .

يبلغ عدد سكّانها (37.97) مليون نسمة عام 2018 ، وبكثافة سكّانية (124) نسمة / كم2 [2]، ينحدر أغلبية سكّانها من أصول بولندية، و نسبة قليلة تتراوح بين (2. 2 % - 2.5 %) من أصول مختلفة أغلبهم من: المانيا، واوكرانيا، و بيلاروسيا، وقلّة من ليتوانيا، وسلوفاكيا، وروسيا، و اليونان [3] .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقعتْ بولندا في منطقة النفوذ السوفيتي، واستلم الشيوعيون السلطة، و صارت بولندا تعرفُ بجمهورية بولندا الشعبية [4]. و خلال هذه المرحلة خضعت بولندا لثقافة و ايدلوجية غريبتين عنها فُرِضتا عليها، ولم يراعِ هذا النظام المصالح البولندية فهو لم يشبع الحاجات الاقتصادية للسكّان ، سياسياً تَمّ قطع صلة البلاد بالعالم الخارجي باستثناء الدول داخل المعسكر الاشتراكي، وعلى المستوى الاجتماعي فإنّه لم يهتمْ للقيم الأساس للمجتمع البولندي كالدين أو حرية الكلمة، لذلك قاوم البولنديون النظام الاشتراكي وأرادوا تغييره، وقد شهدت السنوات 1956 و 1970 و 1980 احتجاجات واسعة، كانت تنتهي بدون حلول جذرية. تنتهي فقط بتغييرات في قمة السلطة الحاكمة لامتصاص غضب البولنديين[5].

تمكّنت بولندا خلال هذه المرحلة من تأسيس منظّمات اجتماعية سياسية مستقلّة مثل: ((لجنة الدفاع عن العمال)) ، و((لجنة الدفاع الذاتي الفلاحي)). وفي سنة 1980 تأسّستْ ((النقابة المهنية الحرّة المستقلّة - تضامن))، كان لهذه المنظّمات تأثير ريادي و أساس في تغيير مصير بولندا بطريقة سلمية لاحقاً [6] .

أجبرتْ التغييرات التي حصلت في الاتّحاد السوفيتي بقيادة غورباتشوف خلال عقد الثمانينات فضلاً عن الضغوط المتصاعدّة، و الاضطرابات المتجدّدة السلطة في بولندا الشعبية للتفاوض مع المعارضة، وقد أسفرتْ هذه المفاوضات عن توقيع اتّفاقية الطاولة المستديرة، والتي شارك فيها ممثلون: عن السلطة، وعن منظّمة التضامن، وعن الكنيسة و شخصيات مستقلّة، كانت نتيجة هذه المفاوضات فوز المعارضة، و تعيين أول رئيس للوزراء غير شيوعي (مازويسكي) عام 1989. لاحقاً تَمّ حلُّ حزب العمال البولندي الموحّد، الذي حكم البلاد في مرحلة بولندا الشعبية، وتمّ

---

[1] . منظمة الأمم المتّحدة ، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، وثيقة اساسية تشكل جزء من تقارير الدول الاطراف (بولندا) ، 2019 ، ص3

[2] . البنك الدولي ، على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org .

[3] . الموسوعة الحرة – ويكيبيديا ، على الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org.

[4] . يوليوش غاردافسكي ، كاتاجينا باخنياك ، الحوار الاجتماعي و علاقات العمل ، ترجمة د. جورج يعقوب ، د. هاتف الجنابي ، عبد القادر مصلح ، الطبعة الأولى ، كلّية الاستشراق ، جامعة وارسو ، 2012 ، ص256-257 .

[5] . يوليوش غاردافسكي، كاتاجينا باخنياك، المصدر السابق نفسه، 2012 ، ص 16- 17.

[6] . ستار شدهان الزهيري، مصطفى حسين عبد الرزاق، أثر الإصلاحات السياسية و الاقتصادية في تطوّر الاقتصاد البولندي، مجلّة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 15، 2010 ، ص270-271 .

إدخال نظام التعدّدية الحزبية، والكثير من الحرّيات للمواطنين. كما تمّ تغيير الاسم الرسمي للبلاد من جمهورية بولندا الشعبية إلى جمهورية بولندا[1].

ثانياً : مبرّرات التحوّل الاقتصادي في بولندا.

أفرزتْ الحقبة الطويلة لتطبيق التخطيط المركزي في بولندا جموداً واضحا في العديد من مفاصل الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، حالها في ذلك حال بلدان المنظومة الاشتراكية جميعها، كما إنّ الإخفاقات المتكرّرة لمحاولات تحسين أداء الاقتصاد من خلال إجراء الإصلاحات في نظم الإدارة، مع الاحتفاظ بجوهر الهياكل القائمة تتبعها على الدوام اختلالات متنامية و انخفاض في المستويات الاجتماعية و أسباب ذلك عديدة، و لعلّ من أهمّ تلك الأسباب هو: الارتباط بنظام الحزب الواحد، و انفراده باتّخاذ القرارات، وسيطرة الدولة على الاقتصاد، والتحكّم بأنشطته كافّة. في حين أنّ الفكرة الأساس لأيّ إصلاحات تتطلّب اللامركزية في التعامل مع النشاط الاقتصادي، و هذا خلق العديد من المشاكل المعقّدة للاقتصاد البولندي، و للمجتمع البولندي، الذي انهكته الإصلاحات الادارية، والاقتصادية غير الناجحة، الأمر الذي دفع باتّجاه مراجعة نموذج التطبيق، و إلى إعادة هيكلة النظام بأكمله، فضلا عن ذلك فإنّ هناك الكثير من الأسباب التي دفعت بولندا إلى جعل التحوّل إلى اقتصاد السوق خياراً لا بديل عنه، أبرزها: ما يتعلّق بالجانب الاقتصادي، فقد أظهرت مؤشّرات بولندا تراجعاً واضحاً، ولا سيّما في السنوات الأخيرة التي سبقت التحوّل، فقد انخفضت معدّلات النموّ الاقتصادي فيها من (6.5% ، 4.9% ، 3.9% ، 0.2%) للسنوات (1982، 1985، 1988 ، 1989) على التوالي. كذلك ارتفاع معدّلات التضخّم من (21.4 % إلى 243.8%) خلال المدّة (1983-1989) فضلا عن ارتفاع حجم الديون الخارجية لبولندا من (25.2) مليار دولار إلى (39.3) مليار دولار خلال المدّة (1983-1989)؛ بسبب الإفراط في الاقتراض وانعدام الكفاءة في الاستثمارات ذات الصلة بهذه القروض. كذلك تدهورت التجارة الخارجية في بولندا منذ عام 1982 ، وتراجع الميزان تجاريا من(1.44) مليار دولار إلى (0.77) مليار دولار خلال المدّة (1983 - 1989). كذلك تدهور الإنتاج الصناعي و الزراعي، وانخفض مستوى معيشة الأفراد، وكذلك فشل تطبيق اشتراكية السوق و الديمقراطية الاشتراكية، التي سبق وإنْ تمّتْ الدعوة إلى تبنّيها قبل التحوّل جعل من الصعوبة بمكان استمرار النهج الاشتراكي في بولندا، وضرورة التحوّل إلى اقتصاد السوق[2].

ثالثاً : جوانب التحوّل الاقتصادي في بولندا.

مع نهاية عام 1989 و بداية عقد التسعينيات، وبعد تفكّك الكتلة الشيوعية، وانفصال بولندا عن المنظومة الاشتراكية، قرّرتْ بولندا التحوّل من اقتصادها المخطّط مركزيا إلى اقتصاد السوق، وأعلنتْ حينها أول حكومة مستقلّة – حكومة حركة التضامن – و بمساندة خبراء صندوق النقد الدولي ودعمهم، أعلنت في الأول من كانون الثاني عام1990عن تبنّيها خطّة إصلاح غير مسبوقة عُرفتْ بـ (برنامج التحوّل الاقتصادي) هذه الخطّة صُمّمتْ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، ووضع البلد على الطريق الصحيح للتحوّل نحو اقتصاد السوق.

[1] . حسين أحمد دخيل، مصدر سبق ذكره، ص117.

[2] . لمزيد من المعلومات يمكن الاطّلاع على :

- عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، مصدر سبق ذكره ، ص 197 .

- Kreysztof Abramczyk ، Transforming Centraly – planned economies the case of Poland ، thesis ، Naval postgraduate school Monetrery ، California ، 1996 ، p18 .

وعلى المدى القصير كان البرنامج يهدف أيضا إلى تحقيق نموّ اقتصادي ثابتٍ ومستقرٍ، وتحسين مستويات المعيشة، والمركز الاقتصادي الخارجي [1].

ارتكز برنامج التحوّل الاقتصادي على ستّ مهام رئيسية، وهي [2] :

- استقرار الاقتصاد الكُلّي.
- التحرّر الاقتصادي وإلغاء القيود كافّة.
- الخصخصة.
- زياده القابلية للتحويل.
- بناء الآليات القانونية، و التنظيمية، والمالية الجديدة.
- توفير شبكات الضمان الاجتماعي.

1. الخصخصة:

بدأت بولندا بخصخصة شركات التجزئة، والجملة، والمشروعات الصغيرة، وكانت بداية متواضعة تَمّتْ من خلال طرح أسهم خمس شركات في البورصة قبل أنْ تمتدّ عملية الخصخصة نحو الشركات الكبيرة في قطاعات: الاتصالات، والسكك الحديدية، والمناجم، والصناعات العسكرية[3]. وخلال المدّة من عام 1990 و حتى نهاية عام 2015 اكتملت عملياً خصخصة نحو (6003) مشروعٍ، أيْ ما يعادل (71.91%) من مجموع الشركات العامّة المملوكة للدولة عام1990، والبالغ عددها (8453) مشروعا، وجرتْ عملية الخصخصة من خلال ثلاثة مسارات: المسار غير المباشر (الشركات المالية)، والمسار المباشر(تصفية الشركات المملوكة للدولة)، والتي تكون في حالة جيدة أو إنشاء مؤسّسات خاصّة جديدة، ومسار التصفية _ الذي ينطوي على تصفية الشركات المفلسة المملوكة للدولة _ ، كان الأسلوب المباشر أكثر فعالية في خصخصة المشروعات، إذْ جرى الاعتماد عليه بنسبة (38%). في حين كانت النسبة من أسلوب تصفية المشاريع المفلسة(32.3%). أمّا الأسلوب غير المباشر فقد كانت النسبة (29.25%) [4].

في بداية مرحلة التحوّل كانت نسبة أنشطة القطاع الخاصّ إلى الناتج المحلّي الإجمالي ضئيلة جداً ليس في بولندا فقط، وإنّما في عموم البلدان المتحوّلة، فقد سجّلتْ بعض البلدان نسبة أقلّ من (1%) مثل سلوفاكيا و روسيا، ولم تتجاوز البلدان الأخرى، وفي أفضل حالتها نسبة (20%) كما هو الحال في بولندا، ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير خلال العقد الأول من تطبيق سياسة الخصخصة في هذه البلدان لتصل مساهمة القطاع الخاصّ إلى: (80%) في هنغاريا، و

[1] . حسين أحمد دخيل، مصدر سبق ذكره ، ص144.
[2] . عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، مصدر سبق ذكره ، ص 198 .
[3] . لهيب توما ميخا، علي مهدي عباس، الخصخصة أهمّيتها، و سبل نجاحها – دراسة تحليلية، المجلّة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلّية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلّد 8 ، العدد 24 ، 2010 ، ص145 .
[4] . حسين أحمد دخيل، مصدر سبق ذكره ، ص

(65%) في بولندا، و (50%) في بلغاريا. كانت بولندا ضمن البلدان التي ارتفعت فيها مساهمة القطاع الخاصّ بنسبة كبيرة، على الرغم من أنّها كانت أقلّ اندفاعاً في تطبيق سياسة الخصخصة مقارنة بالبلدان المتحوّلة الأخرى [1].

لقد أسهمتْ عملية الخصخصة في فسح المجال لنموّ القطاع الخاصّ، وتوسيع نشاطه و دوره في الاقتصاد. إنّ استمرار التغيّرات الاقتصادية الهيكلية المرتبطة بخصخصة الشركات المملوكة للدولة قادتْ إلى تأسيس شركات و مشروعات جديدة، هذه الزيادة في عدد المشروعات الخاصّة أدّتْ إلى زيادة في مساهمة القطاع الخاصّ إلى أكثر من ثلثي الناتج المحلّي الإجمالي في الاقتصاد البولندي.

ساعدت عوامل عدّة في نجاح عملية الخصخصة في بولندا، أهمّها تدفّق الاستثمارات الاجنبية نحو بولندا؛ لما تتمتّع به من بنى تحتية جيدة في مجال النقل والمواصلات، ووجود قوة عاملة مدرّبة ورخيصة نسبياً.

2. الاستثمار الاجنبي المباشر.

هيّأتْ الحكومة البولندية المناخ الاستثماري لجذب المستثمرين الاجانب كمساهمين مهمّين في تحديث القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطويرها، ولا سيّما قطاعات: الصناعة، والنقل، والاتصالات، والبنوك و غيرها. كذلك انضمام بولندا للاتّحاد الاوربي عام 2004 أعطى انطباعاً ايجابياً ولا سيّما للمستثمرين الاوربيين عن البيئة الاستثمارية في بولندا و البلدان الأخرى المنظّمة للاتحاد الاوربي[2].

تحتلّ بولندا مراكز متقدّمة في تدفّق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحوها مقارنة ببعض الدول في اوروبا الوسطى، والشرقية، ودول البلطيق. فبحسب إحصاءات البنك الدولي بلغ حجم الاستثمارات (7.41) مليار دولار نهاية العقد الأول، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت ببلدان أخرى مثل: بلغاريا، والبانيا، وسلوفاكيا، واوكرانيا، وليتوانيا على التوالي، التي لم تتخطَّ استثماراتها عتبة المليار دولار باستثناء التشيك، والتي جذبت استثمارات بقيمة (6.31) مليون دولار. وفي نهاية عام 2018 لا تزال بولندا تستقطب استثمارات كبيرة تصل إلى (19.20) مليار دولار[3] . يذكر أنّ بولندا قبل عام 1989 لم تكن تستقبل أيّ شركة اجنبية. ولكن بعد انهيار النظام المركزي توافدت الشركات الاجنبية نحوها، ومن دول مختلفة حتى وصلت إلى (855) شركة وافدة من 35 دولة عام 2000 [4]، ثُمّ ارتفعت إلى ما يقترب من (4030) شركة وافدة من أكثر من 50 دولة في عام 2018، الجزء الأكبر من هذه الشركات ينتمي إلى بلدان الاتّحاد الاوربي، وامريكا، واليابان[5].

إنّ الارتفاع في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة يرجع فضلا عن العوامل السابقة إلى عوامل أخرى جديدة، منها: السماح بتحويل المستثمرين لأرباحهم بعد استقطاع الضريبة، وإمكانية تحويل الأموال الناتجة عن تصفية أسهم شركاتهم، أو بيعها، أو إدخال شركاء جدد. كذلك وقّعتْ بولندا اتّفاقات ثنائية مع عدد من البلدان؛ لـ: ضمان حقّ المستثمر

---

[1] . عبد الرسول جابر إبراهيم المعموري ، العلاقة بين الخصخصة و البطالة في بعض الاقتصادات النامية للمدّة (1990-2005) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلّية الإدارة والاقتصاد، 2008 ، ص151 .

[2] . حسين أحمد دخيل ، المصدر السابق نفسه ، ص155-168 .

[3] . البنك الدولي ، إحصاءات النموّ و التنمية ، على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org

[4] . عبد الرسول جابر إبراهيم المعموري ، مصدر سبق ذكره ، ص152 .

[5]. Anety Płatek and other , Enterprise groups in Poland in 2020, Statistics Poland, Enterprises Department , Poland , 2020 , p 31

في الإدارة، والحصول على الأرباح، و إعادة استثمارها، أو الإفادة منها، كذلك وفّرتْ بولندا حوافز إضافية يمكن للمستثمرين الحصول عليها من خلال المفاوضات مع السلطات أو الإدارات المحلّية، وهذه مرتبطة بصفة خاصّة بالاستثمارات في المناطق الضعيفة اقتصادياً، فضلا عن سبق تقدّم بولندا _ بموجب قانون الدعم المالي _ منح استثمارية تغطّي أكثر من (25%) من نفقات الاستثمار، ومنح لتطوير البنى التحتية، ولاسيّما البنى المرتبطة بالاستثمار الجديد [1].

3. تحرير الأسعار.

كانت هياكل الأسعار النسبية _ و لمدّة طويلة في بولندا _ مشوّهة و دون مستوياتها الحقيقية (أسعار السوق)؛ بسبب غياب الربط بين الأسعار المحلّية و الأسعار العالمية، في ظلّ التخطيط المركزي. ولكن بعد وضعها برنامج التحوّل الاقتصادي أقدمتْ بولندا على تحرير أسعار أغلب السلع الاستهلاكية و الإنتاجية، وأبقت أسعار الايجارات المنزلية، والأجور في وسائط النقل العام، وأسعار بعض السلع العامّة تحت سيطرة الحكومة، أدّى تحرير الأسعار إلى عمل آليات العرض و الطلب في السوق البولندية، فقيمة الأموال مفقودة في إطار التخطيط المركزي. أمّا بعد التحوّل، _ وفي ظلّ التحرّرية _ تمكّن الأفراد من الشراء و الاستثمار، وهذا أدّى إلى عمل آليات السوق من خلال: التسويق، والاستيراد، والإنتاج، ما يعني ظهور أسواق المنتجات، فضلا عن أنّ رجال الأعمال و المستثمرين يرون أنّ في الحرية الاقتصادية بداية لهم بالأعمال التجارية الجديدة، والمتنافسة لسدّ احتياجات السوق من السلع و الخدمات. تجدر الإشارة إلى أنّ تحرير الأسعار بسرعة، و إزالة الرقابة الحكومية على السعر يؤدّي إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات بشكل كبير كما حصل في بولندا عامي (1990 – 1991)[2].

4. تحرير التجارة.

لتحقيق توازن التبادل التجاري و الانفتاح على الاقتصاد العالمي و زيادة الاندماج فيه، أعلنت بولندا منذ بداية تطبيق برنامج التحوّل عن تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء معظم القيود والحواجز الكمركية، وجعل العملة المحلّية أكثر قابلية للتحويل في المعاملات الجارية، و ضمن أسعار صرف منخفضة، أسهمت هذه الخطوة في جذب الأسواق الغربية نحو الصادرات البولندية، ولا سيّما المانيا، يُذكر أنّ التجارة البولندية كانت مقيّدة في ظلّ تواجدها ضمن مجلس التعاون الاقتصادي، إذْ كانت معظم صادراتها توجّه نحو بلدان المجلس إلّا أنّ انهياره، واتّخاذ بولندا إجراءات التحرير الاقتصادي، والانفتاح على الأسواق الغربية قلّصَ من صادراتها نحو بلدان المجلس المنحل إلى (50%) خلال المدّة (1989-1992). ولم يكن التغيّر في التجارة الخارجية مقتصراً على التوزيع الجغرافي للتجارة، وإنّما أصبح يمتدّ إلى تغيّر في هيكل ملكية الصادرات البولندية، إذْ أصبحت معظم إيراداتها تأتي من صادرات القطاع الخاصّ، الذي أصبح _ ومنذ عام 2005 _ يُسهم بنحو (90%) من عوائد الصادرات، بعدما كان لا يتجاوز(5%) عام 1990. كذلك يمتدُّ التغيير إلى الهياكل الإنتاجية، إذْ ارتفعت نسبة السلع المصنّعة في هيكل الصادرات البولندية بعدما كان يغلب عليها المواد الأولية و الوقود الخام[3].

[1] . حسين أحمد دخيل، مصدر سبق ذكره، ص 165- 168 .
[2] . حسين أحمد دخيل، مصدر سبق ذكره، ص 259 .
[3] . صدفة محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص 178-179 .

5. الإصلاحات المالية.

فرض التحوّل نحو اقتصاد السوق إعادة توصيف السياسات الخاصّة بالمالية العامّة، من حيث تحديد أولويات الإنفاق، ومستوياته، واتّجاهاته، وبما ينسجم مع عملية تحجيم دور الدولة في الاقتصاد، وهذا يتطلّبُ حجماً مكافئاً من الإنفاق الحكومي، وإحداث تغييرات جوهرية مؤسّسية تساند تعزيز بيئة السوق، وتحقيق الاستقرار الكُلّي، عملت بولندا على إصلاح الموازنة، وكانت البداية اعتمادها نظامًا ضريبيًا جديدًا هو أقرب للأنظمة الموجودة في بلدان الاتّحاد الاوربي، ويتكوّن النظام الضريبي الجديد من أحد عشرَ نوعًا من الضرائب، منها: ضريبة الدخل على الأفراد، وضريبة الدخل على الأفراد المعنويين، وضريبة المبيعات، و ضريبة القيمة المضافة [1] . لكنّ إصلاح النظام الضريبي وحده لم يكن كافياً لحلّ مشكلة عجز الميزانية المزمن في بولندا، ولا سيّما وقد اتّسم بشيءٍ من التساهل مقارنة بما كان عليه أبّان الحقبة السوفيتية، بهدف المحافظة على استثماراتها، ولا سيّما الاجنبية. كذلك لم تتّخذْ بولندا _ خلال المرحلة الأولى من التحوّل _ خطوة جدّية نحو تخفيض النفقات العامّة؛ بهدف المحافظة على دخول معقولة للأفراد. هذه الأسباب حافظت على عجز الموازنة عند مستويات مرتفعة كان أقصاها (6%) من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2003.

مع بداية الألفية الجديدة اعتمدت بولندا خطّة جديدة مساندة ومعزّزة لبرنامج التحوّل الاقتصادي، الذي وضع بداية التسعينيات، استهدفت الخطّة الجديدة (هوسنر) خفض الإنفاق الحكومي عن طريق العديد من الإجراءات منها: تجميد أجور القطاع العامّ، وخفض المساعدات و الإعانات. و تَمّ تنفيذ ذلك بشكل تدريجي، إذْ تضمنت الاستراتيجية عدداً من الحلول متعلّقة بالضمان الاجتماعي، و المعونات الاجتماعية، و الإدارة العامّة [2]، ونتيجة لتنفيذ هذه الخطّة استطاعت بولندا تحقيق خفضاً في عجز موازنتها ليصل إلى(0.9%) من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2007 . وفي السنوات الأخيرة _ و تحديداً عام 2018 _ حقّقت بولندا فائضاً طفيفاً في موازنتها العامّة لم يتجاوز(1%) من الناتج المحلّي الإجمالي.

6. الإصلاحات النقدية و تطوير الجهاز المصرفي.

بدأت بولندا إصلاحاتها النقدية مبكراً، ففي عام 1989 تَمّ إنشاء البنك المركزي، بموجب قانون البنك الوطني، وأصبحتْ السياسة النقدية، و تحديد أسعار الصرف، وأسعار الفائدة من مسؤوليته، كذلك منح صلاحيات تثبيت نسب الرصيد الاحتياطي، و التأثير على سياسات إقراض البنوك، وأصبح البنك المركزي مستقلّاً عن الحكومة و كلف بإصدار التراخيص لتأسيس البنوك بمشاركة اجنبية. كذلك صدر في العام نفسه قانون الأعمال المصرفية، والذي سمح بإنشاء بنوك غير حكومية، فضلاً عن قيام الحكومة بإعادة تأهيل العديد من البنوك، و تطوير الرقابة المصرفية بما يتواءم مع ما عليه البنوك في الاتّحاد الاوربي، فضلاً عن القيام بخصخصة بنوك تجارية عدّة مملوكة للدولة، و من خلال الإصلاح المصرفي ضَمِنتْ الحكومة تطوير القطاع المصرفي، ومن ثَمّ شجّعتْ أكثر على فتح اقتصادها للسوق العالمية.

إنّ الانفتاح على الأسواق العالمية، و تحرير الأسعار، والاستمرار في تحديد بعض الأسعار بالطريقة نفسها، التي كانت متّبعة في ظلّ التخطيط المركزي، إذْ يفرض المنتج هامش ربح على حسب الطلب في السوق، واستمرار تلك

[1] . عبد علي كاظم المعموري، التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية للتحوّل من نظام التخطيط إلى اقتصاد السوق، مجلّة جامعة كربلاء، العدد 1 ، 2000 ، ص41 .

[2] . ستار شدهان الزهيري، مصطفى حسين عبد الرزاق، المصدر سبق ذكره، ص 278- 286.

الأسعار كما لو كانت في سوق احتكاري؛ تسبّب في رفع معدّلات التضخّم إلى مستويات مرتفعة جدا [1]، ما صعّبَ من مهمّة السياسة النقدية في تحفيز النموّ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إذْ لا يمكنها رفع أسعار الفائدة، و جذب الاستثمارات، و اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونة، وعليه استهدفت السياسة النقدية في البداية خفض معدّلات التضخّم، وعلى المدى البعيد تثبيت الأسعار؛ لضمان بناء قواعد ثابتة للنموّ الاقتصادي، وتمّ ذلك بالمحافظة على مستوى درجات فوائد تتلاءم مع معدّلات التضخّم خلال المرحلة الأولى من التحوّل، وأصبح بإمكانها خفض معدّلات أسعار الفائدة، وجذب الاستثمارات الاجنبية، وفيما يخصّ أسعار الصرف فقد استعيض عن سعر الصرف الثابت المطبّق في بداية التحوّل بنظام سعر الصرف المرن مرتبطٌ بسلّة من العملات [2].

المبحث الثالث

انعكاسات التحوّل الاقتصادي على بعض المؤشّرات الاقتصادية.

1. الناتج المحلّي الإجمالي:

كان لتطبيق برنامج التحوّل في بولندا تأثيرٌ كبيرٌ في: تغيير حجم الناتج المحلّي الإجمالي، و تركيبه، و نموّه، و بما يعكس التطوّرات التي حصلت في الاقتصاد البولندي منذ عام 1989، إذْ انتقل حجمه من (3) مليار دولار[3] إلى (585.78) مليار دولار عام 2018. ولم يتأثّر الناتج المحلّي الإجمالي كثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية عامي (2008 - 2009) مقارنة ببلدان اوروبية أخرى، فقد استمرّ محافظاً على معدّلات نموّ موجبة، ومن حيث تركيبة الناتج المحلّي الإجمالي فبولندا التي تحتلّ المركز الثالث في اوروبا من حيث مساحة الأراضي المزروعة، والتي تصل إلى (46.93%) من إجمالي مساحة بولندا لا تتجاوز فيها مساهمة القطاع الزراعي (2.20%) من الناتج، وتستحوذ على نسبة عالية من العمالة تصلُ إلى (11.53%) من إجمالي القوى العاملة، و البالغة (18335) مليون عامل في بولندا؛ وذلك بسبب قلّة خصوبة الأرض و المناخ غير الملائم. تعدّ الحبوب، والبطاطا، وبنجر السكر، و الفواكه، و الخضار من أهمّ المحاصيل الزراعية، فضلا عن الألبان و اللحوم، التي تعدّ إنتاجاً رئيسياً في بولندا [4]. وعقب انضمامها إلى الاتّحاد الاوروبي ازداد حجم الصادرات الزراعية؛ بسبب وضع سياسة زراعية مشتركة مع الاتّحاد الاوروبي، قُدّمِتْ خلالها معونات للمزارعين، وتمويل تنموي و تحديثي أدّى إلى تعزيز الزراعة، وإدخال التكنولوجيا العلمية لها. أمّا الصناعة، والتي انخفضت فيها حصّة الصناعات الثقيلة والمتخلّفة لحساب الصناعات الأكثر رشاقة، وللخدمات الأكثر تطوّراً، و نمواً، واستجابةً للتيار العالمي الراهن [5]، فهي تستحوذ الآن على (30.25%) من الناتج و (30.54%) من العمالة [6]، و باتتْ قطاعاً خاصّاً بشكل شبه كامل. ومن أهمّ الصناعات حالياً في بولندا : الصناعات التحويلية الغذائية، و المعدنية، والكيميائية، فبولندا غنيّة بالخامات المعدنية، والصناعات الاستخراجية الخاصّة بالفحم الحجري، والنحاس، والكبريت، والملح الصخري، والأحجار على أنواعها، لابُدّ من الإشارة إلى أنّ العضوية في الاتّحاد الاوروبي، أسهمتْ في تحديث

---

[1] . حسين أحمد دخيل ، المصدر سبق ذكره ، ص 172-173 .
[2] . ستار شدهان الزهيري ، مصطفى حسين عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره ، ص288-289 .
[3] . عبد الله رزق ، اقتصاديات ناشئة في العالم ، نماذج تنموية لافته ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص103 .
[4] . البنك الدولي ، على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org .
[5] . عبد الله رزق، مصدر سبق ذكره ، ص 104 .
[6] . البنك الدولي، مؤشّرات النموّ و التنمية الاقتصادية على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org .

البنية التحتية بتمويل قدره (65) مليون يورو، موزّعة بين بولندا والاتّحاد (60) مليون من الاتّحاد و (5) مليون من بولندا. و يتُمّ إنفاق هذا التمويل عبر برامج تتحدّدُ بالحفاظ على النموّ، وتوفير فرص العمل، و تطوّر النقل و المواصلات، و زيادة كفاءة الشركات، وقابليتها على المنافسة [1] .

2. تدفّقات الاستثمار الاجنبي المباشر:

وفقا لبيانات البنك الدولي، هناك زيادة متنامية في مبالغ الاستثمار الاجنبي بدأت في عام 1995، إذْ بلغت قيمة الاستثمارات الوافدة إلى بولندا (4.50) مليار دولار. وفي عام 2000 ازدادتْ إلى (9.3) مليار دولار، وخلال المدّة (2001 - 2003) تراجع الاتّجاه التصاعدي للاستثمار الاجنبي المباشر ليصل إلى (5.7) مليار دولار عام 2001 ثم (4.1) مليار دولار عام 2002 ، ثُمّ (5.4) مليار دولار عام 2003. وبدءًا من عام 2004 بدأ الاستثمار الاجنبي المباشر الموجود في بولندا يتضاعف، إذ تدفّقت تقريبا (13.9) مليار دولار في العام المذكور، وكانت هذه الزيادة ناتجة عن الأرباح المعاد استثمارها في إجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في ذلك الوقت، والبالغة (6.3) مليار دولار، وهذا جيد؛ لأنّ الأرباح المعاد استثمارها في السنوات السابقة لم تكن مرتفعة [2]. وفي عام 2005 بقي الاستثمار الاجنبي المباشر عند مستوى مرتفع لكنّه أقلّ قليلا من العام السابق. و يمكن عدّ السنتين (2006- 2007) الأفضل في تاريخ الاستثمار الاجنبي في بولندا، فقد ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة وصلت إلى (21.5) مليار دولار عام 2006 ، و (25) مليار دولار عام 2007. وقد كان لإعلان الاتّحاد الاوروبي عن انضمام بولندا إليه عام 2004 تأثيرٌ كبيرٌ في زياده تدفّق الاستثمار الاجنبي إلى بولندا خلال تلك المدّة، فالانضمام للاتحاد الاوروبي يعطي إشارة ايجابية للمستثمرين الاجانب، ويسهم في تحسين صوره البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيّما و أنّ الانضمام إلى الاتّحاد الاوروبي يعدُّ دليلا على نجاح الإصلاحات التي تقوم بها البلدان الراغبة بالانضمام للاتّحاد في ضوء التزاماتها بشروط عضوية الاتّحاد، والمتمثّلة بـ: الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع مؤسّسات المجتمع المدني، وحرية تأسيس الأحزاب السياسية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاصّ، وخفض نسبة الفقر، وتحقيق العدالة بين أطياف المجتمع، ولا شَكّ أنّ الإصلاح السياسي، ووجود ديمقراطية حقيقية، ومؤسّسات دستورية تطبّقُ القوانين، وتنظّمُ حقوق المستثمرين، شارك أيضا في جذب الاستثمار[3]، خلال عامي (2008 – 2009) انخفض تدفّق الاستثمار الاجنبي المباشر في بولندا من (15) مليار دولار إلى (14) مليار دولار؛ نتيجة للأزمة العالمية، وهي مشكلة خارجية ليست خطأ لحالة الاقتصاد البولندي الذي بقي في حالة جيدة بشكل استثنائي، و مرّتْ الأزمة دون اضطرابات كبيرة، و خلال السنوات اللاحقة شهد الاقتصاد البولندي تذبذبا واضحاً في تدفّق الاستثمارات الاجنبية، فقد ازداد تدفّق الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2011 إلى(18.5) مليار دولار، ثُمّ انخفض لعامين متتاليين؛ نتيجة لانخفاض عدد المشاريع المعروضة لغرض الخصخصة. بعد ذلك ارتفع مجدّدا عام 2014 إلى (19.8) مليار دولار. وفي عام 2015 بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفّقة

---

[1] . عبد الله رزق، مصدر سبق ذكره، ص 104 .

2 . Poitr Siemiatkowski ،Rola kapitalu Zagraniczneo ، Transfomacji polskiej gospodarki ،torunskie studia mie dzynarodowe ، nr 1(4) ، 2011.، p67.

[3] . ستار شدهان الزهيري، مصطفى حسين عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 292-293 .

نحو بولندا (15.6) مليار دولار، جاءت هذه الزيادة نتيجة الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته بلدان الاتّحاد الاوروبي، الذي دفع بالمستثمرين في تلك البلدان إلى توجيه استثماراتهم نحو بولندا [1] .

وفيما يتعلّق بهيكل تدفّقات الاستثمار الاجنبي، فبحسب دراسة نشرها المكتب الإحصائي البولندي لعام 2015 كان قطاع التجارة، وإصلاح المركبات ذات المحرّكات الأكثر تفضيلا بين المستثمرين الاجانب، فقد حَظِيَ بنسبة (27.8%) من إجمالي استثماراتهم في بولندا، وفي المرتبة الثانية جاء قطاع التصنيع بنسبة (19.2%). في حين حَظِيتْ خدمات سوق العقارات بنسبة (9.5%). و كان لقطاع الأنشطة الفنّية، والعلمية و المهنية نسبة (9.3%) من إجمالي الاستثمارات الاجتماعية المباشرة للعام المذكور. ومثلما كان الاتّحاد الاوروبي الشريك التجاري الرئيس لبولندا، فهو كذلك أكبر المستثمرين فيها. وتُعدُّ كُلٌّ من: هولندا، وبريطانيا، والمانيا أكثر دول الاتّحاد الاوروبي استثماراً في بولندا، إذْ بلغت قيمة إجمالي استثماراتهم (7.75) يورو من إجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في بولندا. و بحسب ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 تشغل بولندا المرتبة الثالثة عشر _ على قدم المساواة مع المكسيك_ من حيث البلد الواعد للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم. تجدر الإشارة إلى أنّها تراجعت بمرتبة واحدة عن السنوات السابقة.

إنّ احتمالات تدفّق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى بولندا خلال السنوات القادمة جيدة للغاية، ففي السنوات الأخيرة ازداد عدد المشاريع، و فرص العمل التي يوفّرها الاستثمار الاجنبي المباشر، فقد احتلّتْ بولندا المركز الخامس بين أفضل عشر بلدان في اوروبا، من حيث عدد المشاريع بمشاركة رأس المال الاجنبي بعد كُلّ من: بريطانيا في المرتبة الأولى، والمانيا في المرتبة الثانية، وفرنسا في المرتبة الثالثة، واسبانيا في المرتبة الرابعة لعام 2015، وذلك من خلال إضافة 45 مشروعا جديدا، و هو ما أعطى تحسّن كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (21%)، و هي أفضل نتيجة لبولندا منذ عام 2008. وفي الوقت نفسه تحتلُّ بولندا المرتبة الثانية بين أفضل 10 دول في اوروبا بعد بريطانيا من حيث فرص العمل، التي يوفّرها الاستثمار الاجنبي المباشر بزياده قدرها (12%) لعام 2015 مقارنة بعام 2014[2].

3. التجارة الخارجية:

فيما يخصُّ التجارة الخارجية ازدادتْ الصادرات البولندية خلال الجزء الثاني من التسعينيات؛ و يرجع ذلك في جزءٍ منه إلى عضوية بولندا لمنظّمة التجارة العالمية عام 1995، إذْ طبّقتْ بولندا الشروط الأساس كافّة للتحوّل الليبرالي في إطار اتّفاقية الجات، ثُمّ منظّمة التجارة العالمية، وتتمثّل تلك الشروط في خفض الضرائب على المواد الصناعية بمعدّل (40%)، وعلى المواد الزراعية بمعدّل (31%) [3] ، هذا إلى جانب ما اتّبعته بولندا من آليات؛ لتحسين اقتصادها، و تطويره، فتغييرها لأولويات الإنتاج، واتّجاهاته زادتْ من قابليه التصدير، و القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة. وتعدُّ الآلات، ومعدّات النقل، والسلع الوسيطة، والأغذية، والحيوانات الحيّة من أهمّ الصادرات البولندية [4] .

تتّجهُ أغلب الصادرات البولندية نحو الاتّحاد الاوروبي، فالتجارة بينهما خالية من الرسوم الجمركية. وتعدّ المانيا الشريك الرئيسي لبولندا، و تستحوذ على الجزء الأكبر من التجارة الخارجية، و بنسبة (27%) من إجمالي الصادرات

1. Tadeusz Sporek ، Atracyjnosc inwestycji ،possco latach 1990-2010 trendy ، struktura i perspektywy ، journal of studia Eurrppe jsko - studies in European Affais ، Issue 4 ، 2017،p101.
2. Tadeusz Sporek ،Atracyjnosc inwestycji ، op.cit ، p 104-108 .
3. عبد الرسول جابر إبراهيم المعموري، مصدر سبق ذكره ، ص 152 .
4. عبد الله رزق ، مصدر سبق ذكره، ص105 .

لعام 2016، والبالغة (246.5) مليار دولار، تليها فرنسا و ايطاليا و هولندا و تشيكيا. أمّا الاستيرادات فلم تختلف في الوجهة، إذْ تشكّلُ الصادرات الالمانية (22%) من إجمالي استيرادات بولندا لعام 2017 [1] .

4. التضخّم:

في المراحل الأولى للتحوّل شهدت بولندا مستويات عالية من التضخّم؛ بسبب التحرير الفوري للأسعار، وانعدام الدعم الحكومي في عملية تسعير السلع الضرورية. وقد استطاعت بولندا أنّ تخفض نسب التضخّم لديها من خلال سياسات استقرار الاقتصاد الكُلّية والإصلاح الهيكلي[2]. في عام 1990 كانت بولندا تعاني من أعلى نسبة للتضخّم وصلت إليها، والتي كانت تبلغ (567.88%). وبمرور الوقت تمكّنتْ منْ أنْ تخفض هذه النسبة لتصل نهاية العقد الأول من التحوّل إلى (9.9%). استمرّ الانخفاض في معدّلات التضخّم ليصل إلى (2.08%) في عام 2018 ، وهي نسبة منخفض جدّا مقارنة بما كانت عليه عام 1990.

5. البطالة :

شهدت بولندا خلال المرحلة الأولى من التحوّل الاقتصادي شأنها شأن البلدان المتحوّلة الأخرى انخفاضاً في حجم الاستعمال، و شيوع ظاهرة البطالة، التي ترافقت مع تغيّر في الأسعار النسبية، وهبوط في الناتج الفعلي، و ما يمكن ملاحظته ولا سيّما في السنوات الأولى من التحوّل ارتفاعٌ حادٌّ في مستوى البطالة. و تعدّ بولندا في مقدّمة الدول، التي تعاني من البطالة كأثر مباشر للتحوّل نحو اقتصاد السوق، و تعدّ من أخطر المشاكل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي واجهت بولندا في المرحلة التي أعقبتْ عملية التحوّل بداية التسعينيات، ففي عام 1990 كانت نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة تُقدّر بـ (13.00%). ويمكن تتبّع معدّل البطالة في بولندا خلال المدّة (1991 - 2018) من خلال الجدول رقم (1)، إذْ يلاحظ استمرار ارتفاع معدّلات البطالة حتى عام 2003. ولم يكن لبرامج إعادة تدريب العاملين، أو تقديم الائتمان للمشاريع الصغيرة أو الأشغال العامّة، أو تقديم الإعانة للعمال و البرامج الخاصّة لتوظيف الشباب، التي انتهجتها بولندا منتصف التسعينيات دورٌ في إيقاف الزيادة في معدّلات البطالة؛ نظراً لما واجه هذه البرامج من مشاكل: على رأسها النقص المطّرد في الأموال، كذلك كان للأزمة الآسيوية عام 1997 ، والتي تأثّرت بها بولندا بشكل كبير، ومن ثَمّ أثّرتْ في معدّلات البطالة حتى وصلت في عام 2003 إلى ما يقرب من (20%) من إجمالي القوى العاملة فيها، و بذلك أصبح عدد العاطلين عن العمل في بولندا آنذاك أكثر من (3.32) مليون عاطل [3] . بعد عام 2004 انخفضت معدّلات البطالة تدريجياً حتى وصلت إلى (3.90%) عام 2018. ويرجع ذلك للتدفّق الكبير لرؤوس الأموال الاجنبية نحو بولندا، وازدياد عدد المشاريع المستثمرة فيها؛ ما أدّى إلى خلق فرص عمل جديدة من ناحية، و من ناحية أخرى كان هناك تدفّق كبير للعمالة البولندية نحو الدول الغربية و تحديداً: بريطانيا، و ايرلندا، و السويد [4].

---

[1] . كتيب الاحصاءات العالمية، الأمم المتّحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، شعبة الإحصاءات، 2017 ، ص85 .

[2] . عبد الرسول جابر إبراهيم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص 158 .

[3] . عبد الرسول جابر إبراهيم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص154-158 .

[4] . Magdolena Jasiniak ،Bezposrednei inwesty cje Zagraniczne W polsco Wwaruhaen miedeynarodwego kryzysu gospod arczego، zeszyty makowo uniwersytetn szczecinskiego nr 804،Finanse ،Rynki Finanso weubezpiczenia nr 67 ،2014، p795 .

الجدول رقم (1)

المؤشّرات الاقتصادية الكُلّية في بولندا للمدّة (1990 - 2018)

السنة	معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي	الدين الحكومي % من الناتج المحلّي الإجمالي	الاستثمار الاجنبي المباشر % من الناتج المحلّي الإجمالي	التجارة الخارجية % من الناتج المحلّي الإجمالي	التضخّم	البطالة
1990	-	5111.30		0.10		567.90	-
1991	(7)	4735.90		0.30		76.80	13
1992	2.50	4840.20		0.70		46.10	12.70
1993	3.70	5008.30		1.80		37	14.40
1994	5.30	5262.30		1.70		33	14.80
1995	7.10	5628.40		2.60	44	28	13.70
1996	6.10	5968.10		2.80	46	19.80	12.70
1997	6.40	6348.80		3.10	51	14.90	11
1998	4.60	6641.10		3.70	57	11.60	9.90
1999	4.70	6950.80		4.40	54	7.20	12.30
2000	4.60	7344.10		5.40	61	9.90	16.30
2001	1.30	7438.60		3.00	58	5.40	18.40
2002	2	7593.60	42.4	2.10	61	1.90	19.90
2003	3.50	7864.50	47.1	2.50	69	0.70	19.40
2004	5	8261.21	45.7	5.40	71	3.40	19.10
2005	3.50	8554.70	47.1	3.60	71	2.20	17.80

13.80	1.30	78	6.20	47.7	9084.90	6.10	2006
9.60	2.50	81	5.80	45.0	9731.80	7.10	2007
7.10	4.20	81	2.70	47.1	10139.10	4.20	2008
8.20	3.80	75	3.20	50.9	10419.20	2.80	2009
9.60	2.60	83	3.90	53.5	10755.70	2.90	2010
9.60	4.20	87	3.50	54.7	11291.90	5	2011
10.10	3.60	89	1.40	54.4	11466.40	1.50	2012
10.30	1.00	91	0.20	56.5	11571.60	0.90	2013
9.00	0.10	93	3.80	51.1	12024.60	3.80	2014
7.50	(0.90)	93	3.30	51.3	12560.10	4.40	2015
6.20	(0.70)	98	3.80	54.2	12936.60	3	2016
4.90	2.10	101	2.30	50.6	13599.80	5.10	2017
3.90	1.80	103	3.20	48.8	14408.40	5.90	2018

المصدر :

- البنك الدولي، على الموقع الالكتروني، www.albankaldawli.org .

-اطلس بيانات العالم، على الموقع الالكتروني، https://ar.knoema.com/atlas .

الاستنتاجات:

1. بعد انفصالها عن المنظومة الاشتراكية عام 1989 قرّرتْ بولندا التحوّل من اقتصادها المخطّط إلى اقتصاد السوق، عبر تطبيق خطّة إصلاح غير مسبوقة، صُمّمت لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، ووضع البلد على الطريق للتحوّل نحو اقتصاد السوق.

2. كان لتطبيق برنامج التحوّل الاقتصادي في بولندا انعكاسات ايجابية على المؤشّرات الاقتصادية بدءًا من معدّلات النموّ، التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً طيلة مدّة الدراسة، كذلك الأمر بالنسبة لمتوسّط نصيب الفرد و التجارة الخارجية ايضاً.

3. فيما يخصّ التضخّم، سجّلتْ بولندا مؤخّراً مستويات منخفضة جدا، مقارنة بما كانت عليه في بداية مراحل التحوّل، نتيجة لتطبيقها سياسات استقرار الاقتصاد الكُلّية والإصلاح الهيكلي، كذلك الأمر بالنسبة للبطالة، فقد انخفضت خلال السنوات

الأخيرة بنسبة كبيرة، وساعد تدفّق الاستثمارات الاجنبية نحو بولندا، و ازدياد عدد المشاريع المستثمرة فيها في توفير فرص عمل و خفض معدّلات البطالة.

4. ممّا سبق تمّ التحقّق من فرضية البحث وإثباتها، فقد تمكّنتْ بولندا من رفع مستوى أدائها الاقتصادي بعد تطبيقها متضمّنات برنامج التحوّل الاقتصادي.

5. على الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حقّقتها بولندا، إلّا أنّها لاتزال تعاني من ارتفاع حجم الديون الحكومية، والتي تصل تقريباً إلى نصف الناتج المحلّي الإجمالي.

6. و ختاماً، لا يمكّن نقل التجربة البولندية بصورة كاملة إلى بلدان أخرى، فلكُلّ بلد ما ينفردُ به من إمكانيات مادية و بشرية، تُسهم بنسبة ما في نجاح هذا البرنامج من عدم نجاحه.

التوصيات:

1. بعد الاطّلاع على التجربة البولندية و دراستها بدقّة، وجد الباحثان أنّ تجربة التحوّل الاقتصادي في بولندا _ و في الإطار الذي تمّتْ دراسة التجربة من خلاله _ تعدُّ تجربة ناجحة، إذْ حقّقتْ بولندا نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي، إلّا أنّها _ و كما ذكرنا في استنتاجات البحث _ ما تزال تعاني من مشكلة الديون، لذا اقتصرت توصيات البحث على ما يخصّ هذه المشكلة، إذْ يتطلّب خفض الديون الحكومية تقليل النفقات العامّة بنسب معيّنة تحدّد بناءً على حجم الدين الحكومي و سياسة الدولة الاقتصادية، أو يتُمّ خفض هذه الديون من خلال التوفيق في تطبيق إجراءات خفض النفقات العامّة، وزيادة الضرائب معاً. وقد أثبتتْ بعض البلدان مثل كندا و السويد نجاح هذه الإجراءات في خفض ديونها.

المصادر .

أولا : المصادر العربية .

1. الأمم المتّحدة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التنمية الاقتصادية في العام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
2. حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحوّل – دراسة مقارنة مع إشارة خاصّة للعراق، ط1 ، دار السنهوري، بيروت ، 2016.
3. حميد نايف عبود الرحيمي، خصخصة المرافق العامّة الاقتصادية، مجلّة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلّد 1 ، العدد 44 ، 2020 .
4. ستار شدهان الزهيري، مصطفى حسين عبد الرزاق، أثر الإصلاحات السياسية و الاقتصادية في تطوّر الاقتصاد البولندي، مجلّة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 15 ، 2010 .
5. صدفة محمد محمود، التحوّل عن الاشتراكية في بولندا خلال فترة التسعينيات، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كُلّية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2007 .
6. طالب عبد صالح، اقتصاد السوق، بحث في أصوله و أسباب تجدّد الدعوة إليه، و الدور المتغيّر للدولة في ظلّه، مجلّة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلّد 13 ، العدد 48 ، 2007 .

7. طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة و اقتصاد السوق، ط 1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016.
8. طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة و اقتصاد السوق، ط 1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016 .
9. عبد الرسول جابر إبراهيم المعموري، العلاقة بين الخصخصة و البطالة في بعض الاقتصادات النامية للمدّة (1990-2005)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كُلّية الإدارة و الاقتصاد، 2008.
10. عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم، نماذج تنموية لافته، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2009.
11. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية و الأزمات، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كُلّية الإدارة و الاقتصاد، 2012.
12. عبد علي كاظم المعموري، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتحوّل من نظام التخطيط إلى اقتصاد السوق، مجلّة جامعة كربلاء، العدد 1 ، 2000 .
13. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلّة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلّد 4 ، العدد 9 ، 2012 .
14. فوزي حسين سلمان الجبوري، هبة فاضل ضيدان، عوامل نجاح الخصخصة و معوّقاتها، مجلّة كُلّية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلّد (10) ، العدد (37) ، 2021 .
15. كتيب الإحصاءات العالمية، الأمم المتّحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، شعبة الإحصاءات، 2017.
16. لهيب توما ميخا، علي مهدي عباس، الخصخصة أهمّيتها، و سبل نجاحها – دراسة تحليلية، المجلّة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلّية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 8 ، العدد 24 .
17. منظّمة الأمم المتّحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تُشكّل جزءًا من تقارير الدول الأطراف (بولندا) ، 2019 .
18. منى يونس حسين، اتّجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح و التحوّل، مجلّة كُلّية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 26 ، 2011.
19. نوال عبد الجبار سلطان الطائي، خصخصة الاقتصاد الاردني – دراسة تخطيطية، مجلّة دراسات اقليمية، المجلد 1، العدد 3، 2005 .
20. هافرلش و توماس، محدّدات النموّ في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، مجلّة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، حزيران 1999 .
21. هشام ياس شعلان، آليات التحوّل من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق – تجربة الاقتصادات المتحوّلة، الطبعة الأولى، بغداد، 2004.
22. يوليوش غاردافسكي، كاتاجينا باخنياك، الحوار الاجتماعي و علاقات العمل، ترجمة د. جورج يعقوب، د. هاتف الجنابي، عبد القادر مصلح، الطبعة الأولى، كُلّية الاستشراق، جامعة وارسو، 2012 .

ثانياً : المصادر الاجنبية .

1. Anety Płatek and other , Enterprise groups in Poland in 2020, Statistics Poland, Enterprises Department , Poland , 2020 .

2. Kreysztof Abramczyk ، Transforming Centraly – planned economies the case of Poland ، thesis ، Naval postgraduate school Monetrery ، California ، 1996.
3. Magdolena Jasiniak ، 1. Bezposrednei inwesty cje Zagraniczne W polsco Wwaruhaen miedeynarodwego kryzysu gospod arczego، zeszyty makowo uniwersytetn szczecinskiego nr 804،Finanse ،Rynki Finanso weubezpiczenia nr 67 ،2014 .
4. Poitr Siemiatkowski ،Rola kapitalu Zagraniczneo ،1. Transfomacji polskiej gospodarki ،torunskie studia mie dzynarodowe ، nr 1(4) ، 2011.
5. Tadeusz Sporek ، Atracyjnosc inwestycji ،possco latach 1990-2010 trendy ، 2 struktura i perspektywy ، journal of studia Eurrppe jsko - studies in European Affais ، Issue 4 ، 2017.

ثالثاً : المواقع الالكترونية .

البنك الدولي ، على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org .

الموسوعة الحرة – ويكيبديا ، على الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org.